

تصورات المواطنة في الفكر العربي الإسلامي .

دوقاني محمد الأمين

e-mail : douganiamine@gmail.com

ملخص المقال:

تناولت في هذا البحث إشكالية لطالما شغلت بال الباحثين و السياسيين في العالمين الإسلامي و الغربي، تتمثل في إشكالية وجود قيم المواطنة من عدمها في التراث العربي الإسلامي، و هي القضية التي أسالت الكثير من الحبر لدي المستشرقين على رأسهم الانجلو-أمريكي برنارد لويس، الذي نفى تماما أي صلة بين التاريخ العربي الإسلامي و المواطنة دون دراسة موضوعية معمقة، حيث تعكس وجهة النظر هذه رؤية تستصغر ثقافة الشرق و تحتقر فكره بالتعصب لمركزية الأنا الغربية و هو ما قمت بتفنيده في أطروحات مضادة لهذه الرؤية.

الكلمات المفتاحية: المواطنة، المواطن، الاستشراق، الفكر العربي الاسلامي .

مقدمة :

تشكل المواطنة المعلم الأساسي في تبلور البنية الاجتماعية لنسق مجتمعي ما، والمبدأ الرئيسي لتشكيل النسيج المجتمعي المتكامل، وهي من أكثر القضايا التي طالما شغلت بال الحقوقيين والمنظرين السياسيين حول حدود المفهوم، أبعاده وتجلياته في الحياة اليومية للفرد/المواطن في الدولة، المرتبطة أساسا بمبدأ ما له من حقوق و ضمان حصوله عليها، وما يترتب عليه من واجبات وإلزامية أداؤها، حيث تعتمد على أسس وقواعد تضمن لجميع المواطنين الحد الأدنى من الحقوق والحريات الأساسية، بما يضمن بناء مجتمع على أساس من التكامل والتوافق والاندماج بين جميع فئاته و مكوناته، وعلى الرغم من تحلي هذا المفهوم في الحياة اليومية، إلا أنه يبقى دون تحديد ثابت وشامل فكرة ضبابية ملتبسة و متلونة، نظرا للمحطات التاريخية التي تناوبت عليه عبر الأزمنة، و وقفا عند المدارس والاتجاهات الفلسفية والسياسية بتصوراتها المقدمة حوله، وارتباطا بالأنظمة السياسية والبيئة الاجتماعية بخصوصياتها التاريخية،العقائدية والثقافية، ومن ذلك المجتمعات العربية الإسلامية التي أخذ فيها ظهور مفهوم المواطنة منحى غير واضح المعالم، لارتباط فكر المواطنة ارتباطا عضويا بمفاهيم أخرى تشكل شروطا لقيام مواطنة هي فكرة الدولة، الديمقراطية، المجتمع المدني والعيش المشترك بالتصور الأصلي للجذور الغربية لفكرة المواطنة .

ما المقصود بالمواطنة ؟

المواطنة لغة : لفظ المواطنة في اللغة العربية هي ترجمة للكلمة الفرنسية (citoyenneté)، المشتقة من كلمة (cité) بمعنى المدينة يقابلها بالانجليزية (citizenship) المشتقة من مفهوم المواطن (citizen) أي الفرد الذي ينتمي إلى دولة أو كيان سياسي وقانوني، يؤكد حريته وحقوقه والمساواة بينه وبين الآخرين .

وورد في اللغة العربية اشتقاق المواطنة على وزن "مفاعلة" ولفظ المواطنة ظهر في بداية القرن العشرين كمشتق لكلمة الوطن، والذي كان يعني محل الإقامة، ثم أصبح يشير إلى ارض المنشأ أو الولادة⁽¹⁾ ، وهو حسب معجم لسان العرب لابن منظور " الوطن هو المنزل الذي تقيم به،

وهو موطن الإنسان ومجمله... ووطن بالمكان وأوطن وأقام، وأوطنه اتخذته وطناً،⁽²⁾ كما في قوله تعالى (لقد نصركم في مواطن كثيرة) (التوبة 25).

اصطلاحاً : تُعرف المواطنة حسب دائرة المعارف البريطانية بأنها علاقة بين فرد ودولة يحددها قانون تلك الدولة وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات و حقوق - متبادلة - في تلك الدولة، متضمنة هذه المواطنة مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات، وهي على وجه العموم تسيع على المواطنة حقوقاً سياسية مثل حق الانتخاب وتولي المناصب العامة.⁽³⁾ ويرى اليكسيس دي توكفيل في المواطنة " الانخراط الحر والواعي لإدارة الشأن العام، وهذه الرغبة هي التعبير المشترك عن أهداف واحدة، قد يعجز الفرد الواحد عن إنجازها خاصة أن الدولة الحديثة قد استطاعت بفعل فكر الحداثة أن تركز على الفرد باعتباره قيمة أساسية في الفعل الديمقراطي"⁽⁴⁾

فالمواطنة هي شعور الإنسان بانتماء إلى الوطن والدولة التي ولد بها أو يقطن بها، يعلن ولاءه لها، ويخضع لعضوية كاملة فيها تضمن له حقوقه وتلزمه بواجبات اتجاهها في إطار المساواة و التوافق والعيش المشترك .

إشكالية المفهوم في الفكر العربي الإسلامي :

لا شك أن موضوع المواطنة في الفكر العربي الإسلامي موضوع كثر فيه الحديث وطالت وتعددت الكتابات والمؤلفات، فلا تكاد تخلو اليوم مجلة أو جريدة معنية بالقضايا الإسلامية والفكر الإسلامي إلا وطرحت مسألة الديمقراطية والمواطنة ووجودهما من عدمهما في أدبيات الفكر العربي الإسلامي قديماً ، فمصطلح المواطنة نشأ وتطور في رحم المجتمع الغربي نتيجة لظروف وتحولات و تراكمات تاريخية أبرزها " المدينة/الدولة عند الإغريق بالحضارة اليونانية والإمبراطورية الرومانية فيما بعد التي أعطت معنى أوسع لمفهوم المواطنة الذي اقتضت عند اليونان في الطبقة الأرستقراطية فبعكس أثينا أعطت روما تسمية المواطن لكل فرد حر يعيش داخل الحدود الجغرافية للإمبراطورية الرومانية"⁽⁵⁾، وكذا التحولات التي شهدتها أوروبا بعد فترة العصور الوسطى وتقويض الكنيسة و كهنوتها بنزع سلطتها وبذلك خفت قبضتها على الحياة السياسية والاجتماعية والدينية فيما عرف بعصر الأنوار كمحطة فكرية ساهم فلاسفته في بناء أسس المجتمعات الغربية واغنوا الفكر السياسي الغربي والعالمي بمفاهيم حديثة في أنظمة الحكم والسياسة بما فيها المواطنة وخصوصاً فلاسفة العقد الاجتماعي جون لوك ، هوبز، مونتسكيو وجون جاك روسو هذا، الأخير الذي أصل مبدأ المواطنة وأعطاه بعداً جديداً يقوم على تدبير الشؤون العامة للمجتمع حيث يصبح الفرد "مشارك في علاقة مزدوجة، علاقة مع الآخرين تتحدد بموجبها الحقوق المدنية وعلاقة مع الهيئة السيادية - الدولة- وفي هذا الصدد يقول "روسو" لن نصبح فعلاً بشراً إلا إذا أصبحنا مواطنين"⁽⁶⁾. كما أعطت الثورتين الأمريكية والفرنسية والاعتراف بحقوق الإنسان وظهور الدولة الوطنية والقومية فيما بعد معنى جديد للمواطن والمواطنة عبر انساق فكرية ومنظومات ثقافية و ظهور الدولة المدنية و اللائكية كنظام سياسي ومرجعية قانونية و " اليعقوبية " في تسيير الدولة، وفي هذا الصدد يرى المفكر السوري برهان غليون أن فكرة المواطنة " ظهرت كتتحالف وتضامن بين أناس أحرار متساوين في القيمة والدور والمكانة، ومن رفض التمييز بينهم على مستوى درجة مواظنتهم وأهليتهم لممارسة حقوقهم وبصرف النظر عن درجة إيمانهم التي لا يمكن قياسها، وكذا ممارسة التفكير واتخاذ القرارات الفردية والجماعية"،⁽⁷⁾ فعلى الرغم من غنى التراث العربي/الإسلامي بالمشاعر الوجدانية التي تتغنى بحب الوطن والحنين إليه ومن ذلك قصيدة ابن الرومي في حب الأوطان في أبيات :

ولي وطن آليت ألا أبيع له ولا أرى غيري له الدهر مالكا

إذا ذكروا أوطاهم ذكرتهم عهود الصبا فيها فحنوا لذلك

لكن من دون اكتسابها معنى سياسيا و حقوقيا محددًا، والسبب في ذلك يعود أن المجتمع الإسلامي كان محكوما منذ بدايته بنصوص دينية تتحدث عن الراعي والرعية والشورى، وليس المواطن والمواطنة والديمقراطية، بل وحتى فلاسفة الإسلام من الكندي و ابن رشد الذين ترجموا و نقلوا التراث اليوناني إلى العربية لم يذكروا مفهوم الفرد/المواطن⁽⁸⁾. تأسس وجهة النظر هذه لغرية مصطلح المواطنة عن اللغة العربية وتنفي وجود أصول لهذا المفهوم في الموروث الإسلامي، يتوافق هذا الرأي مع مقاربة المستشرق الأنجلو - أمريكي لويس برنارد أحد أبرز المتخصصين في قضايا الشرق الأوسط والمستشار في العديد من القضايا المتعلقة بإشكالية التحول الديمقراطي في العالمين العربي والإسلامي، حيث يتساءل عن سر غربة المصطلح إسلاميا، ويؤكد أن مفهوم المواطنة غريب تماما عن الإسلام، هذا الغياب بالنسبة له هو حقيقة تاريخية مميزة في الفكر العربي الإسلامي فهو مفهوم غربي حيث كلمة (Citizen) بالانجليزية و (Citoyen) بالفرنسية تعني (مواطن) أو الفرد المشارك في الشؤون العامة لا وجود لمترادف لها في اللغات العربية أو التركية أو الفارسية وإن أقرب مصطلح لها هو (ابن البلد)، وهي كلمة تخلو بدرجة كبيرة من أي مضامين كلمة مواطن بالمفهوم الغربي، شأنه في ذلك شأن "العلاقة بين مفهومي الحرية والمساواة في التراث الإسلامي، من منظور تأكيد مركزية مقولة المساواة في النص والتجربة الإسلاميين، وغياب مفهوم الحرية بالمفهوم الليبرالي الحديث فيهما حيث ظل محصورا في الدلالة الفقهية القانونية الأمر الذي طرح مشكلا نظريا ومعرفيا عند دخوله للساحة الثقافية العربية، ويكرز لويس في تتبعه لعوائق التحول الديمقراطي في الشرق الأوسط على ثلاثة عوائق هي: النموذج الاستبدادي المستند للشرعية القومية، وغياب مفهوم المواطنة في النسق التراثي الإسلامي، وسيطرة المجموعات الأصولية على الشارع الإسلامي⁽⁹⁾. وجهة النظر هذه يوافقها آراء بعض المفكرين العرب على غرار سمير أمين الذي يرى ان المساواة القانونية لم تكن سمة من سمات الأنظمة التقليدية العربية أو الشرقية⁽¹⁰⁾، وكذلك هو الأمر بالنسبة لهيثم مناع الذي يرى أن " المواطنة كلمة استحدثتها المعربون للتعبير عن كلمة **Politeia** اليونانية و **Citoyenneté** الفرنسية و **Citizenchip** الانجليزية فالمعنى اللغوي حسبه مرتبط بالوطن واستيطان ارض واتخاذها وطنًا ومن ذلك بروز مفهوم الوطنية الذي دخل أيضا إلى العربية مع ترجمة التراث الغربي الحديث حيث بقيت كلمة المواطنة مفهوما فوقيا لا يحتزل في الوعي العربي المعنى الحقيقي للكلمة⁽¹¹⁾

فحقيقة أن الإنسان العربي بدوي رحال لم يشهد الاستقرار الحضاري والسياسي إلا نسبيا، ومبدأ المواطنة يرتكز على هذين الأساسين الاستقرار والحضارة، لكن برنارد لويس أو "المفتي الكبير في الغرب" بتعبير المفكر الجزائري "محمد أركون" يمثل احد المستشرقين الذين أعطوا صورة خيالية عن المشرق العربي والعالم الإسلامي دون اعتماده على دراسة وتحليل علمي ومعمق للبنى والأنساق التاريخية، الاجتماعية، الثقافية والسياسية لشعوب المنطقة العربية والإسلامية، تستند هذه المقاربة على رؤية غربية عنصرية، تفكيكية - بمفهوم جاك ديريدا- حاقدة تستصغر وتحتقر الفكر العربي الإسلامي ولا تتأسس على رؤيا عقلانية.

خلافا لهذه الأطروحة يرى المستشار طارق البشري أنها " مجرد تشويش حاصل ، فالمواطنة بالمفهوم الإسلامي تستند على الدين ولأجل أن يتمتع الفرد بكامل شروط المواطنة عليه أن يكون مسلما وهذا هو الشرط الضروري والكافي لحالة المواطنة، بينما تعتمد مكانة غير الأعضاء على صلتهم التعاقدية مع الجماعة الأصلية وفي هذا لا يختلف الإطار الفكري لمفاهيم المواطنة في التصور العربي عن البنود التي يتبناها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948.⁽¹²⁾ فحقيقة لم ترد قيم المواطنة بصريحة العبارة في الأدبيات الكلاسيكية والنصوص الدينية العربية/الإسلامية ودون أن نجد تنظيرا لها، لكنها تضمنت المبادئ الأساسية لهذه القيم فالتعريف الإسلامي للمواطنة ينطلق من خلال القواعد التي تبني عليها الرؤية الإسلامية لمفهوم المواطنة وهما الوطن والمواطن، وبالتالي فإن الشريعة الإسلامية ترى أن المواطنة هي تعبير عن الصلة التي

تربط بين المسلم كفرد وعناصر الأمة، فمفهوم المسلم هو المعنى المقابل لمفهوم المواطن في الفكر الإسلامي فإسلام الفرد يكسبه العضوية الكاملة في الشؤون الاجتماعية والاقتصادية والسياسية و تتحدد بموجبها المسؤولية والحقوق.

مسار مفهوم المواطنة أو ما يقاربه في الفكر الإسلامي :

مما لا شك في أن للعقيدة والدين دورا هاما في حياة وسلوك الشعوب، فهما الأساس الذي تتشكل وفقه الجماعات البشرية في ظل النظم و منشأ التصورات الفكرية والسياسية في المجتمعات القديمة والحديثة، حيث يرى بارسونز "أن المجتمع بالضرورة هو نظام أخلاقي مستند إلى الدين و يحصل مجتمع متعدد الثقافات مثل أمريكا على تماسكه من حقيقة أن القيم اليهودية و المسيحية المعتمدة على الدين، تم تأسيسها في البنى الاجتماعية وغرسها ذاتيا في شخصيات الأفراد إلى الحد الذي أصبح فيه طبيعيا اعتبار التزام الفرد لأي المجموعات الدينية متوافقة مع الأنماط المؤسسة للقيم، و لا يمكن للمجتمع أن يقوم من دون هذه الرابطة المشتركة للقيم المعتمدة على الدين".⁽¹³⁾ وعليه نشأ مفهوم المواطنة في إطار الأديان، وترسخ تصور أن الأجنبي هو الشخص خارج العقيدة أو الدين الذي تتبعه الجماعة البشرية، والإسلام كغيره من الأديان السماوية اعترف بحق الكرامة لكل إنسان العيش في المجتمع وفق مبدأ الإخاء والمساواة بين بني البشر، ويمكن تقسيم تطور هذا المفهوم حسب المراحل التاريخية لصيرورة الدولة والحضارة العربية/الإسلامية فيما يلي:

المواطنة في فجر الإسلام :

عرف العرب قبل مجيء الإسلام مواقف وسلوكات اقرب إلى مبادئ المواطنة في الحياة القبلية العربية التقليدية ، كانت تجارب تعكس قدرا من المشاركة في الحياة السياسية والشؤون العامة واتخاذ القرارات الجماعية واستخدام ألقاب كشيخ العشيرة أو القبيلة الذي يتم اختياره وفق عملية انتخاب حر بين الذكور وليس بالوراثة يعكس هذا النمط طبيعة السلطة القبلية آنذاك و طبيعة علاقاتها مع الأطراف الأخرى والاستقرار الذي فرضته المصالح التجارية خصوصا في مكة، التي أقام أهلها مجالس حكم و مشاورات أبرزها "المأ" و " دار الندوة" للنظر في أمور القوافل التجارية، تجهيزها و حمايتها خلال الرحلات ، كما يشهد التاريخ قبل بزوغ الإسلام قيام حلف الفضول في مكة الذي يتدخل لنصرة المظلوم، سواء كان من أهل مكة أو من زوارها، وهو حلف أقامته قريش كدعوة للتضامن للدفاع عن المواطنة المتساوية الحقوق وضمن عدم انتهاكها وقد قال الرسول صلى الله عليه وسلم في هذا الحلف " لو دعيت إليه في الإسلام لأجبت "،⁽¹⁴⁾ وقال فيه الشاعر الزبير بن عبد المطلب :

إن الفضول تحالفوا وتعاهدوا
ألا يقر ببطن مكة ظالم

أمر عليه تعاهدوا وتوافقوا
فالجار والمعتز فيهم سالم

أما عن مبادئ المواطنة مع بزوغ الإسلام ففي البداية لا بد من الإشارة إلى المفهومين اللذين تتأسس عليها المواطنة في بداية الدعوة الحمدية ، دار الإسلام ودار الحرب .

دار الإسلام : هي الدول أو الرقعة الجغرافية التي تحت سلطة الحكم الإسلامي سواء كان من يعيش فيها مسلمين أم غير مسلمين .

دار الحرب : يقصد بها البلدان التي لا حكم للإسلام فيها .

وهما المجالين الذين يحددان صفه المواطن في بداية نشأة الدولة والفكر الإسلامي الأول، حيث قرب المسلمون الأوائل من مفهوم المواطنة بفضل ما يحمله الإسلام من قيم إنسانية تدعو للوحدة والتوافق والتعايش المشترك والمساواة في الحقوق والواجبات ، فالإسلام أول من نادي بعق العبيد و اعتبارهم بشر كغيرهم، لهم ما للفرد الحر المسلم/العربي من حقوق وعليهم ما عليه من واجبات ورفض التمييز الجوهري بين البشر في الصفات الطبيعية الخارجية للجسد كاللون والأصل الإثني والصفات الجنسية من ذكر أو أنثى أو صفات اجتماعية طبقية فلا فرق بين العبيد و الأسياد (الأشراف كما يسمون عند العرب) .ومنه قول رسول الله صلى الله عليه وسلم " لا فضل لعربي على أعجمي ولا لأبيض على اسود إلا بالتقوى"

إذ أكد الإسلام على مبدأ الإخاء والمساواة والعدالة والإنصاف بين البشر حيث لم تعرف المواطنة عبر التاريخ أسمى صورها النظرية والعملية مثلما عرفت في العهد الأول للإسلام مباشرة بعد نزول الوحي وهجرة الرسول الكريم إلى المدينة المنورة، التي وجد فيها خليطا من الأنصار والمهاجرين المسلمين وغير المسلمين من يهود وغيرهم من أهل الكتاب أو الذميون كما يسمون في التاريخ الإسلامي، فلو تمنعنا فيما قام به الرسول صلى الله عليه وسلم لوجدنا انه قام بتجسيد لفكرة المواطنة بتأسيس معالم الدولة الإسلامية الأولى ، تجسدت هذه الأطروحات في " صحيفة المدينة" و هي وثيقة تضم 47 بندا توضح الحقوق والواجبات و العلاقة بين المسلمين فيما بينهم و علاقة المسلمين وغيرهم، ممن يتشاركون الإقامة في "المدينة" فهي تمثل نموذجا عمليا للرسول جاء بشكل مقنن قابل للتطبيق وقابلية مرجعية وقانونية كدستور أو عقد اجتماعي تتوافق عليه كل الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني للمدينة، تتوافق بنود هذه الصحيفة ومبادئ المواطنة القائمة على التوافق العضوي بين أفراد المجتمع متعدد الهويات، و تهدف في جوهرها إلى إيجاد رابطة وصيغة تعاقدية تحفظ التنوع وتشمل مختلف الأطراف الفاعلة في المجتمع فأبرز خاصية اتسمت بها هذه الوثيقة هي قبولها للآخر بغض النظر عن انتمائه الديني والاثني . هذا وجاءت الصحيفة بنقطة مهمة و مركزية و هي المساواة والايخاء، فبالنظر إلى الظروف التي صدرت فيها كان الأنصار يملكون الأرض وفي المقابل لا يملك المهاجرين إلا القليل مما جاءوا به وتركوا حله في مكة، إذ تقتضي الضرورة المشاركة وإنشاء روابط قرابية وأخوية بين الطائفتين لضمان الاندماج و التعايش داخل المجتمع الفتى الذي هو بصدد تشكيل الأطر العامة لبناء الدولة الجديدة ، فصدور الصحيفة جاء لضرورة ملحة تتمثل فيما يلي:

- اعتبار المجتمع الجديد الذي تشكل في المدينة كان خليطا بين القبائل العربية المتناحرة فيما بينها، وخصوصا "الأوس" و "الخزرج" .
- وضع قوانين تحدد ما للفرد و ما عليه .
- إنهاء العصبية الهوياتية القائمة على الولاء للقبيلة والعشيرة و قرابة الدم.
- تفعيل العيش المشترك.
- حفظ الحريات والحقوق لجميع الناس من مسلمين و غير المسلمين (الذميين).

فمسألة الذمة مرتبطة بخصوصية عربية إسلامية لم يشهد العالم لنظام يقاربه، حيث يمثل أهل الذمة الأفراد المقيمين بدار الإسلام من عرب وغيرهم يدينون بديانات غير الإسلام و هم في الأغلب مسيحيون و يهود و قلة وثنية، الذين أبوا الدخول فيه و رغبوا بالبقاء في المجتمع الإسلامي والتمتع بحماية المسلمين لهم في دينهم و دمائهم و أموالهم سواء كانوا من أهل البلد أو قدموا من بلاد أخرى، راغبين في ذلك بناء عقد يعرف "بعقد الذمة"، يترتب عليه حقوقا وواجبات من الطرفين ينبغي الوفاء بها من كليهما، فالإسلام لا يجبر احد على الامتنال لأمره ويعطي حرية الاعتقاد لكل فرد ومنه قوله عز و جل " لا إكراه في الدين " البقرة 256، حيث تم في ظل هذه الأسس تعايش رائع بين الطرفين في مجتمع واحد دون أن تذوب الفوارق والمعتقدات الدينية،⁽¹⁵⁾ فلم يتنازل المسلمون عن دينهم وثقافتهم، وكذلك غير المسلمين، انطلاقا من مبدأ " لكم دينكم ولي دين " الكافرون 6 لكن في مقابل ذلك يلزم عقد الذمة غير المسلمين بدفع الجزية في مقابل الحماية التي يضمنها المسلمون لهم و مقابل الحرية التي لديهم في ممارستهم لطقوسهم و تصرفهم و فق أعرافهم و معتقداتهم في الزواج و الجزاء

و نوع المأكّل و المشرب و.. غيرها مما هو محرم على المسلم ، كما يلزمون بالدفاع عن الأرض التي يسود فيها الإسلام باعتبار أنّها جزء من المصالح المشتركة، حيث وصفت صحيفة المدينة التّجمع السّكانيّ الجديد الذي نشأ في المدينة "يثرب" بالأمة الواحدة، ويقول الرسول الأكرم في البند الثاني من الصحيفة " لهم ما لنا و عليهم ما علينا "وبهذا كرست الوحدة الفكرية للمسلمين و غيرهم ،وبالتالي فكل من قبل بهذه الوثيقة و ما جاء فيها من شروط فهو ضمن ما يسمى الأمة ولكن مواطنته تظل ذات خصوصية حسب وجهة نظر الشيخ راشد الغنوشي لا ترتفع إلا بدخوله الإسلام، أي يظل متمتعاً بحرية لا يتمتع بها المسلم تتعلق بحياته في أكله و شربه وزواجه ، محروماً من حقوق يتمتع بها المسلم كتولي المواقع الرئيسية في الدولة، لكنه من جهة أخرى يعفى من واجبات مطلوبة من المسلم كالامتناع عن محرمات معينة، وهي استثناء محدود لا تخل بمبدأ المساواة الذي يمثل أحد مقتضيات الدولة الإسلامية.⁽¹⁶⁾ حيث يرى الغنوشي أن المواطنة في الإسلام تكتسب بتوفر شرطين أساسيين وتلغى بغياب أحدهما وهما الدين و الإقامة أو الانتماء لقطر الحدود الجغرافية لنفوذ الإسلام، فلا يمكن اعتبار المسلم خارج إقليم السيادة مواطن و غير المسلم داخل الإقليم مواطن بنفس المعايير التي يقاس بها على المسلم في مقابل إعفائه من بعض الواجبات و تمتعه بحقوق لا يملكها المسلم .

كما يمثل صلح الحديبية الذي نتج عنه صحيفة الحديبية أكثر قرباً لمفهوم المواطنة حيث اتفق الرسول و قريش كشركاء في الوطن الدولة /الأمة، خاصة و أنّها تجسدت اتفاقاً بصيغة دنيوية وليست دينية بين فئات اجتماعية و قد تم الاتفاق بمحض إرادة المساهمين فيه بدون إكراه و قتال⁽¹⁷⁾ . حيث أرسى هذا الاتفاق اتجاهها جرى تثبيته بمرور الزمن لقبول مبدأ التعددية و العمل على أساسه من خلال قبول مبدأ الشراكة في الوطن بين المسلمين و غيرهم.

المواطنة في عصر الخلافة:

إن الخلافة الإسلامية هي نظام الحكم في الإسلام، الذي ترسخ في الفترة التي تلت انقضاء الوحي واستكمال الرسالة، ووفاة الرسول صلى الله عليه وسلم و تولي قائد مسلم الحكم بما أمر الله وفق الشريعة وبداية الفتوحات الإسلامية و ما بعدها حتى سقوط الخلافة الإسلامية سنة 1492م، تاريخ سقوط آخر إمارة في الأندلس، ولو أن البعض ينسب زوال الخلافة إلى سنة 1918م تاريخ نهاية الحرب العالمية الأولى بزوال الخلافة العثمانية كآخر خلافة إسلامية في العالم.

و يمكن تقسيم مرحلة الخلافة إلى مرحلتين:

مرحلة الخلافة الأولى :

تطور مفهوم المواطنة بشكل كبير في زمن الخلافة الإسلامية الأولى حيث تعتبر تلك الفترة العصر الذهبي للإسلام فقط تطور مفهوم الدولة واتسعت حدودها الجغرافية و عرف المسلمون أول الأسس السياسية للحكم والدولة، حيث تم " اعتماد الشرع الإسلامي (الشريعة) كأساس في الحكم وهو دستور الدولة، إما أن يكون مصدر القانون أو انه مصدر من مصادر القانون يعتمد بقياس الحكم في الأمور وفق القيم الإسلامية"⁽¹⁸⁾ وبتوسع الحدود الجغرافية للدولة الإسلامية آنذاك من بلاد فارس شرقاً إلى بلاد الأمازيغ غرباً و بلاد الروم شمالاً ، اعتنقت شعوب و أمم الإسلام كدين، في مقابل إحتفاظ البعض بدينه وعقيدته الأصلية ليدخل في عقد الذمة أو يكون في عهدة وحماية المسلمين فيما يعرف ب"مواطنة الفتح " . أصبح المجتمع في هذه الفترة مجتمع متعدد الأصول و الثقافات والأديان وخصوصاً المسيحية و اليهودية . حيث عرفت هذه الفترة توسع الحدود الجغرافية لدولة المسلمين آنذاك على عدة شعوب و إثنيات، ما تطلب نوعاً من الاندماج الاجتماعي و الثقافي بين الشعوب الجديدة و العرب المسلمون، الذين لم يعارضوا الخصوصيات الثقافية من عادات و تقاليد لهذه الشعوب حتى بدخولها

الإسلام ما عدا ما يشكل تعديا على حدود الشرع الإلهي، فالإسلام لم يجعل قيودا على الثقافات المحلية ولم يفرض الدخول فيه أو تبني النمط المعيشي للمسلمين بالقوة وإنما قام بمراعاة الخصوصيات الثقافية للبلدان التي تم فتحها، فمن سمات المواطنة في زمن الخلافة الإسلامية هو تقبل الآخر، وإقامة علاقات معه على أساس المودة والرحمة إلى جانب المساواة والحكم على أساس العدل والقسط .

مرحلة الخلافة الثانية :

وهي المرحلة التي ابتعد فيها المسلمون عن تطبيق النص القرآني و عدم ترجمة منظومة القيم والمبادئ الإسلامية إلى أطر قانونية و عدم القدرة على التعايش مع الآخر وتحول في نظام الحكم الشوري إلى الملك الطبيعي الذي تميز بالظلم و الاستبداد واللامساواة و التحيز للقبيلة و النسب حيث عادت العصبية و النعرات القبلية التي تجاوزها الطرح الإسلامي للدولة و المجتمع إلى الظهور مجددا وبقوة، فلقد مثلت القبيلة على امتداد حقب طويلة من الزمن بديلا عن الدولة بمعناها الحديث في المجتمع البدوي، الذي لا يمكن أن يفهم الفرد و هويته إلا من حيث العلاقة بقبيلته و من خلال مقارنتها بعلاقة الآخرين بها، ولغرض ضمان التماسك الداخلي تم إتباع ممارسات من قبل المصاهرة و أبناء العمومة و الخؤولة و لضمان فكرة المسؤولية و الانتماء الجمعي و جرى تعزيز مفهوم الانتقام العسوي (الثأر)⁽¹⁹⁾ فالمجتمع البدوي يستهدف إعادة ترسيخ المكانة و الوراثة ما بين مختلف القبائل مثلما يقصد بها تعزيز التماسك الداخلي للقبيلة نفسها، حيث جمع الملك أو الخليفة أبناء عمومته و قبيلته حوله لتقوية شوكته و بسط سلطانه على الدولة، و بمواجهة أعدائه من العصبية الناشئة و المعادية لحكم أسرته من أجل دوام حكمها و هيمنتها على القبائل الأخرى، دون مراعاة للأوضاع العامة و شؤون حياتها.

فعلى عكس الخلافة الأولى التي جعلت وازع كل واحد فيها هو الدين، الذي كانوا يؤثرونه على أمور دنياهم و لو أدى إلى هلاكهم⁽²⁰⁾ لم يبقى من الخلافة إلى الاسم، فقد تحولت إلى ملك طبيعي وراثي و تقاتل على الإمارة بين القبائل والأحزاب و ظهور الطائفية الدينية المؤسسة على عوامل سياسية، كفضية الشيعة و معارضتهم لحكم الأمويين، حيث تحول الملك إلى مستبد منفرد بالحكم والسلطة ، يقول العلامة ابن خلدون في هذا الصدد في حقيقة السلطان آنذاك " انه المالك للرعية القائم في أمورهم عليهم والصفة التي لها من حيث إضافته لهم هي ما تسمى الملكة وهو كونه يملكهم .⁽²¹⁾ أدى هذا الانحراف في نظام الحكم غالبا بالعرب والمسلمين إلى سد منافذ التطور السياسي و الاقتصادي والعجز المجتمعي و تراجعت القيم المؤسسة للمواطنة من مساواة و حرية و مشاركة سياسية في الشؤون العامة للدولة، وظهر بوادر النهضة الأوروبية نتيجة اهتمام الفكر السياسي فيها بإعادة اكتشاف مبدأ المواطنة و اتخاذه تدريجيا مرتكزا لبناء الدولة و لتأسيس نظم سياسية حية فاعلة تحقق قدرا متزايدا من الاندماج الوطني والمشاركة السياسية الفعالة و حكم القانون ، الأمر الذي جعل من إقامة الدولة المتناسكة عبر الزمن بصرف النظر عن حكامها، بفضل التقبل الفكري و النفسي لمبدأ المواطنة، الذي شكل حجز الزاوية للمذهب الديمقراطي في أوروبا الغربية نتيجة لظهور الفكر السياسي - العقلانية في الفكر والمنهج التجريبي في العلوم و ما تبعها من حركات الإصلاح الديني وما تلاها من حركات النهضة والتنوير في الحياة السياسية،⁽²²⁾ من طرف فلاسفة العقد الاجتماعي، حيث استفاد هذا الفكر الجديد من الفكر الفلسفي والسياسي اليوناني و الفكر القانوني الروماني و المحافظة عليه أكثر مما استفاد العرب المسلمون ، كما تأثر الفكر القانوني الأوروبي بمبدأ تطبيق الشريعة و القانون في الحضارة العربية الإسلامية على جميع الأفراد من حيث مساواة الجميع أمام القضاء.

صحيح أن فكرة المواطنة لم تطرح بنفس الشكل و المعايير التي طرحت في الكتابات الغربية بعد الثورتين الفرنسية و الأمريكية لكنها كانت مدرجة في إطار حقوق الرعايا و العباد، إذ يطرح الفكر الإسلامي قضية العبودية انطلاقا من مبدأ لا عبودية لغير الله و حده، فلا الخليفة و لا السلطان و لا الحاكم لديه الحق في استعباد الرعايا المسلمين منهم و غير المسلمين الذين عاشوا في كنف الدولة و الحضارة

الإسلامية، يتمتعون بقيمة المواطنة النسبية من مساواة و تعايش و اندماج إذا جازت المقارنة بما كان سائدا في أوروبا في العصور الوسطى، ففي إطار تاريخي تمتع الذميون بحماية الدولة لهم و لمصالحهم، في مقابل واجبات يلزمون بها كالدفاع عن هته الدولة و دفع الجزية، والتاريخ الإسلامي غني بالأمثلة التي تثبت نموذج الاندماج الاستثنائي في زمن الخلافة حيث يشهد التاريخ مطالبة المصريين لمحمد علي الألباني بتولي حكم مصر بدون غضاضة لأنه مواطن مسلم⁽²³⁾. كما أعطيت مناصب عالية في الدولة وحتى المناصب الحساسة كما هو الحال بالنسبة " إسماعيل بن يوسف بن النغيلة" و "أبو الفضل حسداي بن يوسف" ذوي الأصول اليهودية في دولة الأندلس .

المواطنة في الفكر العربي الحديث و المعاصر :

إن التطرق لموضوع المواطنة في الفكر العربي الإسلامي الحديث لا ينفصل عن السياق التاريخي للحقبة الاستعمار التي طالت المجتمعات العربية الإسلامية، والسعي الحثيث نحو الاستقلال والتحرر من الهيمنة والحماية الغربية لمعظم الدول العربية، حيث ارتبطت المواطنة ارتباطا وثيقا بتعزيز قيم الانتماء والشعور الوطني و الحس المشترك (Le sens commun) بتعبير بيار بوديو بنمو الوعي السياسي للشباب العربي المتأثر بأفكار التحرر في الثورة الفرنسية والفكر الاشتراكي الماركسي. " هذه الصلة التفضلية بين المعرفة كأداة تنويرية والنضال كواجب للحصول على حق، تحيل بقية مكونات عملة بناء معمار ثقافة المواطنة المتجسمة في تطور الوعي الذاتي والجماعي، و المولد لتطور في سيكولوجية الجماهير⁽²⁴⁾ المطالبة بتهشيم أغلال الخنوع والطاعة، بالتمرد على الانحناء والانكسار، بغية هدم انساق ثقافة الاستبداد والاستعباد حتى ترسو ثقافة المواطنة من منطلقات ديناميكية اجتماعية"⁽²⁵⁾ وبرزت شعارات حب الوطن والوطنية، وأدرج النضال من أجل الحرية كفكرة وواقع يطمح المجتمع العربي لتحقيقه، بالتماسك وتعزيز الشعور المشترك لتوحد الأمة، كما يقول الفيلسوف الفرنسي "رينان ارنست" " إن الأمة شعور موحد بامتلاك ماضي مشترك ومستقبل يبنى الجماعة،... هي روح ومبادئ وخلاصة ماضي عريق من الجهود والتضحيات والانتصارات المشتركة وإرادة موحدة في الحاضر،⁽²⁶⁾ وهذا لخلق واقع جديد تسوده المساواة والعدالة وحكم الشعب نفسه بنفسه و المشاركة في شؤون الحياة العامة. و في محاولة لركب هذه التطورات، تبنى الفكر القومي العربي هذه القيم وساهم في نشرها كوسيلة للتحرر ضد الاستعمار والهيمنة والتبعية، رغبة في الارتقاء بمجتمعهم في المدرج الحداثي و اقتفاء لمسار النهضة الغربية التي تبنت فكرة القومية في بدايتها للتأسيس لفكرة الوطنية و المواطنة .

هذه الحماسة التي اتسم بها القوميون العرب، سرعان ما تحولت إلى لا مبالاة بقيمة المواطنة أو تخلى عنها أو اختصرها في شعارات فارغة، واستعملها في مواقف محددة حيث ظل تطبيق وممارسة مبدأ المواطنة في هذه المرحلة من الفكر العربي الإسلامي متخلفا، و يعود ذلك لسببين:

أولهما:

غياب دراسات نظيرية جادة لمسألة المواطنة في العالمين العربي و الإسلامي، حيث يرى برهان غليون أن المحاولات في هذا الشأن لم تتعدى كونها عواطف و تعبئة للناس في مجالها، بدل تفعيل المشاركة الواعية لكل شخص دون استثناء و دون وصاية من أي نوع، حيث غلبت نظريات دور الدم و اللغة و التاريخ (الألمانية) في تشكيل الوعي القومي على حساب نظريات الحقوق و الواجبات الفرنسية.⁽²⁷⁾

ثانيهما:

غياب أو تغييب شرط أساسي في تفعيل مبادئ المواطنة، ألا و هو الديمقراطية، التي تعني في جوهرها المساواة القانونية بين جميع المواطنين في الحقوق و الواجبات و المسؤوليات الاجتماعية و حرية إبداء الرأي في الشؤون العامة بما فيها السياسية، غير أن الأنظمة العربية الإسلامية بعد

المرحلة التحريرية كانت في أغلبها أنظمة دكتاتورية، تسلطية، تقمع حرية الفرد و تمنعه من إبداء آرائه في المجال السياسي، و انتهاك حقوقه الفردية المدنية خصوصا لدى المجتمعات التي تتميز بتعددية هوياتية (دينية وإثنية)، حيث عانت الأقليات من تمييز وظلم و إبادة جماعية و نزوح قسري من طرف الأنظمة أو الأكثرية في تعاملها مع الأقليات، " وقد تصر هذه الأخيرة على استيعاب الجماعات المقاومة للاندماج وفق المقاييس المحددة، على الرغم من انه " غالبا ما يعتقد أن مثل سياسات الاستيعاب هذه تساعد الجماعات المستهدفة لنيل حقوقهم المتساوية لتحسين مكانتهم الاجتماعية، فانه غالبا ما تلحق المعانات وفقدان الكرامة على الأقليات، وقد تختار الدولة المهيمنة التمييز على أسس عرقية، يستتبع هذا أن تقتلع الأقلية من الأكثرية ويبرر هذا في الغالب من خلال الشارة إلى الدونية الثقافية المفترضة للأقلية"،⁽²⁸⁾ وأمثلة ذلك كثيرة و متعددة من حزب البعث في العراق وسوريا و مسألة الأكراد و الأرمن في تركيا وغيرها، فغالبا ما فهم هؤلاء القوميون مسألة الأقليات على أنها مشكلة أو قضية وطنية يجب التغلب (القضاء) عليها إما بتطهير و إبادة، أو بدجهم بالقوة في القومية العربية باسم الوحدة والوطنية، حيث لم يمت الولاء و الانتماء بصورته الجاهلية في التفكير العربي، بل برز في عصبية قبلية و حركات شعبية، تتخطى معالم الفكر الإسلامي التي رسمها في العصر الذهبي للحضارة الإسلامية .

خاتمة:

تعتبر المواطنة مفهوما نسبيا إلى حد ما، ابتكره الفكر السياسي البشري لتنظيم الشؤون العامة للتجمعات البشرية ليخدم استقرارها و تماسكها، و يمثل هذا المفهوم مسار تطوري ارتكز على الظروف السياسية و الفكر الفلسفي السائد في كل مراحل تطوره بحسب التيارات الفكرية، السياسية و الاجتماعية السائدة، إذ لا يمكن قراءة هذا المفهوم بمعزل عن الظروف التاريخية المحيطة به والتي تختلف من مجتمع لآخر ومن ثقافة لأخرى و لو أن احد التيارات الغربية و المستشرقين الغربيين يروجون لفكرة اقتصار فكرة المواطنة على الحضارة الغربية بداية من عصر النهضة و ظهور فلسفة الأنوار بعد العصر الوسيط في أوروبا تبرز هذه المقاربة التعصب لمركزية الأنا الغربية و دورها في إرساء معالم الحداثة العالمية و هو ما تجلّى في فكرة "برنار لويس" و مؤيديه من المفكرين العرب الذين نفوا أي صلة لمفهوم المواطنة بالتراث العربي الإسلامي، التي تعتبر تصورا خاطئا يروج لاستصغار أمة حملت يوما ما في قيمها أسس المواطنة المتساوية حتى بوجود تعددية دينية و عرقية .

الهوامش و المراجع :

- 1- عبد الناصر جابي، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت الطبعة الأولى 2013، ص 70.
- 2- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، 1968، ص 451.
- 3- محمد عبد الغني حسن هلال، الولاء والانتماء: الانتماء الهوية و المواطنة، مركز تطوير الأداء والتنمية البشرية، القاهرة، 2012، 75.
- 4- أماني قنديل الموسوعة العربية للمجتمع المدني، الحياة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2008، ص 107.
- 5- عبد الناصر جابي، مرجع سابق/ص 82-85.
- 6- عبد الجليل أبو الجحد، مفهوم المواطنة في الفكر العربي الإسلامي، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء الغرب، 2010، ص 32-33.
- 7- برهان غليون نقد السياسة: الدولة و الدين، المركز الثقافي العربي، بيروت لبنان، ط 4، 2007، ص 109.

8- عبد الجليل أبو المجد، مرجع سابق، ص12.

9- السيد ولد أباه ، برنارد لويس وإشكالات التحول الديمقراطي في الشرق الأوسط، من موقع

http://bohothe.blogspot.com/2010/03/blog-post_4584.html

10- بشير نافع وآخرون، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، 2004 ص 76.

11- هيثم مناع، المواطنة في التاريخ العربي الإسلامي، مركز القاهرة لحقوق الإنسان، القاهرة، 1997، ص 5-6.

12- بشير نافع وآخرون، مرجع سابق، ص57.

13- حسين حسن موسى، مناهج البحث في المواطنة و قيم المجتمع، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2012، ص 51.

14- بشير نافع وآخرون، مرجع سابق، ص18-19.

15- خالد محمد الزواوي، الإسلام في القرن الواحد والعشرين، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2004، ص 85 .

16- عبد الجليل أبو المجد، مرجع سابق، ص143 .

17- صادق عباس الموسوي، الحركات الإسلامية: بين خيار الأمة و مفهوم المواطنة حزب الله نموذجا، مركز الغدير، بيروت

لبنان، ص54.

18- نوح فيلدمان، سقوط الدولة الإسلامية ونحوضها، ترجمة طاهر بوساحية، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت لبنان ، ط

1، 2014، ص 152 .

19- نزيه ن الأيوبي، تضخيم الدولة العربية: السياسة و المجتمع في الشرق الأوسط، ترجمة امجد حسين، المنظمة العربية

للترجمة، بيروت لبنان، 2010، ص127.

20- عبد الله العروبي، مفهوم الدولة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء المغرب، ط9، 2011، ص 128.

21- عبد الله العروبي، نفس المرجع، ص128.

22- بشير نافع وآخرون، مرجع سابق، ص23-24.

23- إيناس محمد البهجي ، يوسف المصري، المواطنة في القانون الدولي والشرعية الإسلامية، المركز القومي للإصدارات

القانونية، القاهرة، ط1، 2013، ص 18.

24- هند عروب وآخرون، السيادة و السلطة: الآفاق الوطنية و الحدود العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، ط1،

2006، ص 175.

25- رمون بودون، فرونسوا بوريكو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و

التوزيع، بيروت لبنان، 1986، ص277.

26- Ernest Renan qu'est-ce qu'une nation ? papier présenté a une conférence prononcée a la Sorbonne le 11 mars 1982.

27- حسين حسن موسى، مرجع سابق، ص 70.

28- توماس هايلاند ايريكسن ، العرقية والقومية وجهات نظر أنثروبولوجية، ترجمة لاهاي عبد الحسين، علم المعرفة العدد

393، 2012، ص188-189.